العرب
الأربعاء 2021/08/25
السنة 44 العدد 12159

مساع سورية للتغلب على مشكلة نقص الكهرباء بالطاقة المتجددة

يجمع الخبراء على أن محاولات حكومة نظام بشار الأسد اللجوء إلى مصادر الطاقة البديلة للتغلب على مشكلة نقص الكهرباء، لا تأتي من باب التحول إلى صداقة للبيئة بقدر ما تفرضه الأزمة الاقتصادية في ظل الحظر الأميركي الخانق وعراقيل التمويل التي تقف حائلا دون تحقيق المشاريع التي أعلنت عنها.

دمشق – برزت الطاقة المتجددة في سوريا كأحد الحلول الممكنة بالنسبة إلى الحكومة في دمشق لدعم شبكة الكهرباء المتضررة والمحافظة على استدامة الإمدادات في المناطق الخاضعة لسيطرتها وسط تذمر سكان البلد الذي يعاني من ويلات حرب منذ عشر سنوات.

وظهرت الحاجة للطاقة النظيفة بشكل ملح خلال السنوات الخمس الأخيرة بسبب الدمار الذي لحق بالبنية التحتية حيث شرعت الحكومة في تقدم تسهيلات للمستثمرين الذين يستوردون الألواح الشمسية وتركيبها في مناطق معينة قريبة من محطات الكهرباء.

وتؤكد هيام إمام مديرة مديرية تنظيم قطاع الكهرباء والاستثمار الخاص بوزارة الكهرباء أنه تم منح 157 رخصة لتوليد الطاقة من المصادر البديلة منذ 2016 حيث يبلغ إنتاج كل مشروع 10 ميغاواط.

وتشير تقديرات المؤسسات المالية الدولية إلى أن إنتاج محطات توليد الكهرباء بالبلاد كان يبلغ نحو 8 آلاف ميغاواط يوميا قبل اندلاع الأزمة، وكانت تمتلك فائضا تقوم بتصديره إلى دول الجوار، فيما انخفض الإنتاج حاليا إلى ما بين 1500 وألفي ميغاواط يوميا.

ونسبت وكالة الأنباء السورية الرسمية إلى إمام قولها إن "من بين المشاريع يوجد 69 منها يعمل بالطاقة الشمسية وواحد من الرياح".

وبالنسبة إلى مشروع طاقة الرياح الوحيد حتى الآن أشارت إمام إلى أنه من تنفيذ المجمع السوري الأوروبي بطاقة إنتاج 2.5 ميغاواط وتم ربطه على الشبكة نهاية عام 2019 وهو يضم محركين كبيرين من المتوقع إنجاز الثانية خلال الشهرين القادمين.

وأوضحت أن المشاريع المتبقية ذات القدرة الأكبر تتمركز مواضع تنفيذها في محافظة طرطوس تليها محافظات حماة والسويداء وفي ريف حمص بالقرب من حسياء.

وتبلغ مدة تنفيذ المشاريع ذات قدرة إنتاج العالية 5 ميغاواط ستة أشهر أما المشاريع ذات قدرة إنتاج 10 ميغاواط فمدة التنفيذ مقرر بعام واحد.

هيام إمام

منحنا 157 رخصة منذ 2016 لإنتاج 10 ميغاواط لكل مشروع

وفعليا، هناك مشاريع بصدد الإنشاء كمشروع طاقة متجددة كبير باستطاعة 100 ميغاواط حاليا في عدرا الصناعية وينفذه تحالف من الشركات المحلية إضافة إلى مشروع باستطاعة 100 ميغاواط مطروح من الصناعيين في المدينة الصناعية بحسياء.

وتؤكد إمام أن هناك تفاوضا مباشرا على مشروع بقدرة إنتاج 300 ميغاواط مع إحدى الشركات الأجنبية، لم تكشف عنها، مع تأمين تمويل أي استلام المشروع من الشركة المنفذة بشكل جاهز، وأيضاً هناك مشروع آخر بنفس طاقة الإنتاج على أساس اتفاقيات شراء مباشر.

وتقدر المنظمات الدولية الخسائر المباشرة في قطاع الكهرباء خلال الحرب السورية بنحو تريليوني ليرة (16.3 مليار دولار) منذ بداية الأزمة عام 2011 أما الخسائر غير المباشرة فتقدر بنحو 3.2 تريليون ليرة (حوالي 26 مليار دولار).

ويلقي المسؤولون السوريون باللوم في هذا الأزمة على العقوبات الغربية التي كان لها تداعيات سلبية على مشاريع الكهرباء، حيث أدت إلى وقف العلاقات المصرفية مع البنوك الدولية وإحجام شركات التأمين عن التعامل مع المؤسسات السورية.

ورغم أن الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية لا تزال بعيدة عن تغطية جميع احتياجات البلاد، لكن المستثمرين يقولون إنها بداية حقبة جديدة، حيث أصبحت الطاقة النظيفة من بين مجالات الاستثمار الواعدة.

ووضعت دمشق تسهيلات للمستثمرين يتم التنسيق المباشر فيها مع هيئة الاستثمار الحكومية لوضع دليل إجرائي يسهل عليهم معرفة كل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار.

وتؤكد إمام أنه بمجرد تشميل مشروع المستثمر في مركز خدمات المستثمرين يتم منحه إجازة استثمار وبناء عليها يعفى من جميع الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ومنها إعفاؤه من ضريبة الدخل بمقدار 50 في المئة على مدار عشر سنوات إضافة إلى ما يمنحه قانون الاستثمار الجديد بتخصيص الأراضي للمستثمرين وفق شروط محددة.

كما تم وضع شروط مبسطة تسمح للشخص الاعتباري بالاستثمار في هذه المشاريع حيث يطلب منه فقط إضبارة فنية عن مواصفات التجهيزات وتقرير محاكاة للنظام الكهروضوئي أو الريحي الذي يرغب بإنجازه يبين فيه كمية الإنتاج الشهري والسنوي على مدار عمر المشروع.

وقالت مدير مديرية تنظيم قطاع الكهرباء إن "جميع المشاريع التي تم تنفيذها وربطها على الشبكة يتم صرف فواتيرها بانتظام من شركات توزيع الكهرباء وفق أسعار مخصصة لتعرفة التغذية الكهربائية بهذه المشاريع والتي تعد أقل من مثيلاتها في دول الجوار وهذا حافز كبير للشركات والمستثمرين".

ثمن باهظ للتغيير والمنافسة

الصين تحطم قطاعها التقني لبناء نموذج تجاري جديد

جوزيف دانا
كبير المحررين في نشرية "اكسبوننشال فيو" التكنولوجية

شرعت الصين في اتخاذ إجراءات صارمة ضد شركات التكنولوجيا المحلية، وقد تسارعت وتيرة تلك الإجراءات خلال الأشهر القليلة الماضية، مما أثار حيرة البعض، وبدأت التكهنات حول دوافع وأسباب تلك الخطوات.

ولكن التفسيرات التي قدمها الخبراء حتى الآن تشير إلى غياب الحنكة والدراية، إن تلك الحملة كبيرة الحجم ومن المحتمل أن تشكل نقلة نوعية، وسوف تعيد تعريف كلمة "تقدم" في عالم التكنولوجيا، وستصل تداعياتها إلى كل منحى من مناحي عالم التكنولوجيا.

وعلى اقتصادات الشرق الأوسط أخذ هذه المستجدات بعين الاعتبار، خاصة وهي تأمل في تحسين مستوى قطاع التكنولوجيا لديها وأيضا مد جسور الشراكة مع الشركات الصينية.

وفي الأشهر الأخيرة الماضية، أجبرت الحكومة الصينية العديد من الشركات الرائدة على اتخاذ قرارات تؤثر بشدة على سير عملياتها. وكان المثال الأكثر وضوحا هو عندما ألغت بكين الاكتتاب العام الأولي لمجموعة "انت غروب" ودفعت مؤسسها جاك ما إلى الاختفاء لعدة أسابيع.

كما استهدفت الحكومة أيضا شركات التكنولوجيا المالية وبدأت في إجراء تحقيقات لمكافحة الاحتكار في شركات مثل تنسنت وبايدو.

وقد خسر قطاع التكنولوجيا الصيني المليارات من الدولارات من قيمته في شهر يوليو الماضي، وبينما حاول المستثمرون فهم واستيعاب دوافع تلك القوانين والتنظيميات، خسرت شركات علي بابا وكوايشو وتنسنت التي تمتلك ويتشات مبلغا وقدره 344 مليار دولار من قيمتها، وكثيرا ما يشار إلى تلك الشركات بمسمى الإصدارات الصينية للشركات العالمية مثل أمازون ويوتيوب وفيسبوك.

344

مليار دولار خسائر علي بابا وتنسنت وويتشات في يوليو جراء حملة الحكومة ضد القطاع

وللوهلة الأولى، يبدو للناظر أن الصين تقوم بتفكيك قطاعها التكنولوجي، لكن لماذا تُقدم على مثل هذا الفعل؟ أليست هي أكبر مقلد تكنولوجي في العالم؟ فلماذا إذاً تهدم بيدها النسخ الصينية الجيدة لشركات التكنولوجيا الأكثر نجاحا في الغرب؟

يعتقد محلل بلومبرغ نوح سميث مع غيره من المحللين أن الأمر مرتبط بقطاع التكنولوجيا العسكرية في الصين، فقد تدفقت الكثير من الموارد (بما في ذلك مهندسين ومبرمجين صينيين موهوبين) إلى قطاع التكنولوجيا الاستهلاكية، وعليه، قد تُفضل بكين إعادة توجيه تلك المواهب والإمكانيات البشرية نحو أهداف وغايات قومية عوضا عن أهداف تجارية.

ومن وجهة نظر سميث، أصبح الرابط بين القوة الجيوسياسية وقطاع الإنترنت الاستهلاكي ضعيفا جدا لدرجة يستحيل معها الاستمرار في ضخ رأس المال والعمالة عالية المهارة صوب الإنترنت الاستهلاكي. لذلك، تم اتخاذ القرار للحد من سُلطات تلك الشركات وقدرتها على استغلال تلك الموارد.

وقد يكون هناك شيء من الحقيقة في تلك النظرة، ولكنها نظرة مفرطة في التبسيط. فليس كل شيء مرتبطا بالحرب والقوة العسكرية، كما يعد ذلك فشلا من جانب الغرب لفهم ما يجري مع الحكومة الصينية التي تدير تعدادا سكانيا قوامه 1.4 مليار شخص، حيث ينظر إلى سياسة الحكومة من منظور ضيق ومحصور في عدة زوايا، وهي الزاوية الأمنية والتنافسية والاقتصادية وأخيرا من منظور القضية التايوانية.

وذلك المنظور ذو أفق ضيق، لدرجة أن قضية التبت لم تعد قضية محل اهتمام عالمي كما كانت في السابق، بعد أن حلت محلها قضية الأويغور في شينغيانغ.

لقد بدأ قطاع التكنولوجيا الاستهلاكية في الصين للتو بإحراز تقدم في الأسواق الناشئة حول العالم، ورغم أنه لا يزال متخلفا عن ركب شركات التكنولوجيا الأميركية الكبرى، إلا أن الشركات الصينية حققت نجاحا كبيرا في أجزاء من آسيا وأفريقيا وأوروبا، بفضل حجم وعدد المواهب في مجال التكنولوجيا التي تملكها، ويجب أن تكون الدولة قادرة على الاستثمار في احتياجاتها العسكرية مع السماح للشركات الربحية بالتطور بصورة طبيعية، أي أن الصين قادرة على المضي قدما في كلا المسارين من دون أدنى تعارض.

وقد يكون التفسير الأفضل لحملة القمع تلك هو أن الحكومة الصينية لا ترى قيمة أو فائدة في بعض من تلك الشركات التكنولوجية التي تعمل على إلهاء الناس من خلال تزويدهم بالترفيه الخالي من القيمة والمعنى.

وتبقى الصين دولة يقودها الحزب الشيوعي الصيني، وهي دولة لا تزال ممزقة ما بين التقدم الاقتصادي وما بين ما تراه أنشطة برجوازية تافهة.

فعلى سبيل المثال، تخلق تطبيقات مثل تيك توك فائدة كبيرة للمعلنين وأرباحا طائلة لأصحاب تلك التطبيقات، والخوارزميات التي تستعين بها شركات مثل بيت دانس ومالك شركة تيك توك هي خوارزمية في غاية القوة، لكن من الصعب القول إنها تخدم تقدم وازدهار المجتمع، بل من الأرجح أنها تستنزف طاقاته وإنتاجياته.

ولا يعني ذلك أن الحكومة الصينية تركز على التنوير الفكري لشعبها، فهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. وفي واقع الأمر إن القيادة الصينية معنية بالسلطة، ولا يبدو أن هذه المنصات الرقمية الاستهلاكية تقدم الكثير في مجال تعضيد وتقوية سلطاتها.

وبدلا من الاستثمار في المزيد من التكنولوجيا التي تركز على مقاطع الفيديو الخاصة بالقطط، فلماذا لا نستخدم تلك المواهب لتطوير الحوسبة الكمومية على سبيل المثال؟ لا يريد قادة الصين أن ينظر إليهم العالم على أنهم مقلدون للغرب، وقد شعروا بالإحباط لأنه على الرغم من التقدم الكبير والضخم في العلوم البحتة والتطبيقية، فإن البلاد تتعرض للسخرية باستمرار بسبب افتقارها إلى التطور العلمي والتكنولوجي وعنصر الخيال.

بكين تريد توجيه الموارد لتحويل الإنجازات العلمية إلى سلع لإعادة كتابة ما بات يُفهم على أنه تقدم تكنولوجي

ولأن بكين لا هاجس لها حول ردة فعل المستهلكين الذين قد لا يرحبوا بما تقوم به، ويمكنها أخذ الموارد من قطاع التكنولوجيا بعد التعامل مع شيء من المعارضة أو دون معارضة تذكر، فمن المحتمل أنها ستوجه الموارد لتحويل الإنجازات العلمية التي حققتها مختبراتها الجامعية إلى سلع تجارية.

وبذلك، ستعيد كتابة ما أصبح يُفهم على أنه تقدم في عالم التكنولوجيا، والذي جسدته شركات كبرى في العقدين الأخيرين من أمثال أبل وغوغل وغيرها من شركات وادي السيليكون.

ويعني ذلك في نهاية المطاف إعادة صياغة قواعد المنافسة، إن قوة شركات التكنولوجيا في وادي السيليكون لا نظير لها على مر العصور، ولكن إذا أعادت الصين تعريف مصطلح التقدم في التكنولوجيا التجارية، فسيتعين على بقية قطاع التكنولوجيا في العالم أن يشدوا الهمم لمواجهة تناقص العائدات من مقاطع الفيديو الراقصة التي تبلغ مدتها 30 ثانية وألعاب الفيديو القتالية المختلفة، ناهيك عن السماح بنشر المعلومات المضللة باعتبارها جزءا من حرية التعبير التي تدافع عنها شركات وسائل التواصل الاجتماعي.

ومع "تحطيم" الصين لقطاعها التكنولوجي لتحويل مركز الصناعة، ربما حان الوقت لبقية دول العالم لإدراك ما أدركته الحكومة الصينية، بما في ذلك اقتصادات دول الشرق الأوسط التي رأت مؤخرا التكنولوجيا كبديل مربح لصناعاتها الاستخراجية، وهذا لا يعني تفكيك الشركات، ولكن بناء جسور حوار جديدة حول دور تكنولوجيا المستهلك في المجتمع.

ربما تقوم الصين بإعادة تعريف مصطلح التقدم التكنولوجي في هذا العقد الجديد من القرن الحادي والعشرين.

* سينديكيشن بيرو

قطر للبترول ترسي مشروع توسعة حقل الشمال لتكنيكاس الإسبانية

الدوحة – أعلنت شركة قطر للبترول الثلاثاء أنها منحت عقدا رئيسيا للهندسة والتوريد والإنشاءات بمشروع توسعة حقل الشمال لشركة تكنيكاس ريونيداس وهي شركة مختصة في مجال المقاولات العامة ويقع مقرها في العاصمة الإسبانية مدريد، وتختص بتزويد خدمات الهندسة والإنشاءات لقطاع النفط والغاز.

وكانت قطر للبترول، أكبر مورّد للغاز الطبيعي المسال في العالم، قد منحت عقدا في فبراير الماضي للمرحلة الأولى من مشروعها لتوسعة الحقل المشترك مع إيران بهدف رفع إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي المسال 40 في المئة سنويا بحلول 2026.

وتأتي ترسية العقد الجديد بعد عدة تأجيلات منذ العام 2018 بسبب المقاطعة الخليجية آنذاك من السعودية والإمارات والبحرين ومصر للدوحة ثم الأزمة الصحية التي أدت إلى تقلص الطلب العالمي على الغاز وانخفاض الأسعار في الأسواق العالمية.

وقالت الشركة في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني إن "تكنيكاس ستقوم بجميع الأعمال الهندسية والإنشائية المطلوبة لتوسعة مرافق تخزين وتحميل المنتجات السائلة من المكثفات والبروبان والبيوتان".

وأوضحت أنه سيتم بموجب العقد توسيع مرافق استيراد أحادي الإيثيلين غلايكول في مدينة راس لفان الصناعية، وغيرها من المرافق وخطوط الأنابيب التي تخدم مشروع توسعة حقل الشمال.

وسيتم استخدام المرافق الجديدة للتعامل مع المنتجات السائلة من الخطوط الأربعة الجديدة لمشروع حقل الشمال الشرقي لإنتاج الغاز الطبيعي المسال، والتي من المقرر أن يبدأ تشغيلها قبل نهاية عام 2025.

وذكرت الشركة أن "هذه المرافق ستدعم أيضا خطي إنتاج الغاز الطبيعي المسال الجديدين في مشروع حقل الشمال الجنوبي".

وتطمح الدوحة إلى أن تدعم هذه الخطوة التزام شركة النفط المملوكة للدولة نحو زيادة طاقة البلد الخليجي الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال بشكل كبير.

وقال سعد بن شريده الكعبي وزير الدولة لشؤون الطاقة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للبترول إن "هذا العقد لأعمال الهندسة والتوريد والإنشاءات يشكل جزءا رئيسا من مشروع توسعة حقل الشمال، والذي يشكل بدوره رافدا هاما للمساهمة في تطوير مواردنا الكبيرة من الغاز الطبيعي، كما يعزز مكانتنا كأكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم".

وأضاف أن تنفيذ العقد سيساهم بتوسعة البنية التحتية الحالية اللازمة لضمان التحميل الآمن والتسليم في الوقت المحدد والمطلوب للمنتجات السائلة لزبائننا الدوليين.

وتابع "ونحن نتطلع إلى العمل مع تكنيكاس لإنجاز المشروع الهام وفق أعلى معايير السلامة والجودة ووفق جدول المشروع".

وأوضح أن جميع أنشطة مشروع التوسعة تسير بشكل جيد ووفقا للمخطط الموضوع بحيث يتم تسليم أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال من مشروع التوسعة نهاية عام 2025.

ومن المتوقع أن يرفع مشروع حقل الشمال الشرقي عند اكتماله طاقة قطر الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال من 77 مليون طن سنويا إلى 110 ملايين طن سنويا، في حين سيرفع مشروع حقل الشمال الجنوبي الطاقة الإنتاجية من 110 ملايين طن سنويا إلى 126 مليون طن سنويا.

وتملك قطر، صاحبة التكلفة الأقل لإنتاج الغاز المسال، أكبر حقل غاز في العالم، وهو حقل مشترك مع إيران، وشجعت شروطها الميسّرة شركات كبرى مثل إكسون موبيل ورويال داتش شل على استثمار عشرات المليارات من الدولارات في السابق.

وانتظرت شركات الطاقة الكبرى عشر سنوات من أجل فرصة استثمار جديدة في قطر التي جمّدت مشروعات التطوير الجديدة للتأكد من أن حقل الشمال الضخم يستطيع المحافظة على مستوى الإنتاج.

بنى الغاز والنفط التحتية في قطر